

## بيان 14-01

شاركت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في الوقفة الاحتجاجية من أجل المطالبة بإلغاء القانون رقم 06-12 المتعلق الجمعيات اليوم 2014/01/12 وهو آخر أجل للجمعيات المعتمدة قبل صدور القانون أعلاه من أجل تعديل قوانينها الأساسية لجعلها مطابقة للقانون المحتج ضده.

لقد غير القانون المحتج ضده طبيعة الأشياء وجعل الجمعيات تخضع لإرادة الإدارة التي أصبحت تحوز سلطة قبول أو رفض اعتماد أية جمعية، بل تعدت ذلك إلى سلطة حل الجمعيات المعتمدة إذا كان نشاطها يضايقها.

لا يمكن للإدارة كسلطة نافذة في المجتمع أن تفصل في النزاعات التي قد تجمعها بجمعيات المجتمع المدني ولا يمكنها أن تنتصب وصية على المجتمع المدني باعتبار أغلب الجمعيات الفاعلة والنشطة في الميدان تشكل في حقيقة الأمر سلطة مضادة.

يجب إلغاء قانون الجمعيات الحالي والعودة إلى طريقة إنشاء الجمعيات عن طريق التصريح، وترك سلطة الفصل في النزاعات بين الجمعيات والإدارة للقضاء.

سنواصل احتجاجاتنا بكل الطرق السلمية المتاحة قانونا إلى أن يلغى هذا القانون الذي جعل ليقضي على الجمعيات مثلما لاحظنا لما حلت بعض الجمعيات إداريا في وهران لأنها قامت بدورها الحقيقي كسلطة مضادة

الجزائر في 2014/01/12

عن المكتب الوطني  
الرئيس أ. صالح دبور